ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر

The conceptual framework of illegal immigration and its reality in Algeria

بن قويدر الطاهر*
جامعة عمار ثليجي بالأغواط
t.benkouider@lagh-univ.dz

تاريخ إرسال المقال: 17/ 08/ 2022 تاريخ قبول المقال: 27 01/ 2023 تاريخ نشر المقال: 19/ 03/ 2023

الملخص:

إن ظاهرة الهجرة ليست وليدة العصر بل تمتد جذورها إلى العصر القديم، أين عرفها الإنسان منذ القدم لأجل البحث عن الرزق وتلبية حاجاته من خلال انتقاله من منطقة لأخرى، ونظرا للتطورات التي شهدها العالم على جميع الأصعدة والمجالات بدأت ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتجلى معالمها أين أصبحت ظاهرة عالمية مست معظم الدول إن لم نقل كل الدول، ونظرا للتطور الذي شهدته الدول خصوصا بعد ظهور الثورة الصناعية برزت هذه الظاهرة للوجود صحبها تطورا في التشريعات القانونية سواء المحلية منها أو الدولية.

إن موضوع الهجرة غير الشرعية يبدو من الوهلة الأولى موضوعا سهلا يمكن لأي إنسان الخوض فيه إلا أن الخوض في هذا الموضوع يجعل من الصعب معالجته نظرا لعدم وجود دراسات أكاديمية وقلة المراجع التي تناولته بالدّراسة لذلك حاولنا الولوج في هذا الموضوع بحذر مبرزين أهم العناصر حول هذه الظاهرة وذلك من خلال مبحثين **المبحث الأول** يتضمن **مفاهيم عامة حول الهجرة** سواء كانت شرعية أو غير شرعية، مع التطرق إلى أنواعها، و**المبحث الثاني** خصصناه **لواقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر**، مبرزين أسباب الهجرة غير الشرعية وطرقها، وكذا آثارها الاجتماعية والاقتصادية.

* المؤلف المرسل

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

الكلمات المفتاحية: الهجرة الشرعية، الهجرة غير الشرعية، طرق الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

The phenomenon of migration is not a product of the times, but its roots extend back to the ancient era, where man has known it since ancient times in order to search for livelihood and meet his needs through his movement from one region to another. It affected most of the countries, if not all countries, and due to the development that the countries witnessed, especially after the emergence of the industrial revolution, this phenomenon emerged due to the presence of an accompanying development in the legal legislation, both domestic and international.

The issue of illegal immigration appears at first glance to be an easy subject that anyone can delve into, but delving into this subject makes it difficult to address it due to the absence of academic studies and the lack of references that dealt with it in the study. A phenomenon in two sections. The first topic includes general concepts about immigration, whether legal or illegal with reference to its types, and the second topic we have devoted to the reality of illegal immigration in Algeria, highlighting the causes and methods of illegal immigration, as well as its social and economic effects.

Keywords: legal immigration, illegal immigration, illegal immigration methods.

مقدمة:

إن ظاهرة الهجرة ليست وليدة العصر بل تمتد جذورها إلى العصر القديم أين عرفها الإنسان منذ القدم، فظهورها كان مرتبطا بالتطور الإنساني لأن تنقل الأفراد من مكان لآخر كان لأجل الاسترزاق وتلبية حاجياته، وبمرور السنين تجلت بوادر ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث أصبحت ظاهرة عالمية مست معظم الدول إن لم نقل كلها، ونظرا للتطور الذي شهدته الدول خصوصا بعد ظهور الثورة الصناعية برزت ظاهرة الهجرة غير الشرعية للوجود نتيجة لتطور وسائل النقل فتزايدت هجرة الأشخاص لأجل العمل من بلد لآخر، كل هذه المظاهر انعكست سلبا عل اقتصاديات الدول وأمنها مما جعل هذه الدول تسعى لحماية كيانها من هذه التدفقات عن طريق وضع قواعد تفرض على المواطنين والأجانب احترامها عند استعمال حدودها.

إن الجزائر بدورها لم تسلم من هذه الظاهرة فهي كغيرها من الدول عرفت ظاهرة الهجرة غير الشرعية رغم الجهود المبذولة منها في سبيل حماية حدودها، إلا أنها رغم ذلك تتعرض للخروقات من طرف هؤلاء الأشخاص، فأصبحت الجزائر وغيرها من دول شمال إفريقيا منطقة استقبال وإرسال للهجرة غير الشرعية ما جعل قضية هجرة الشباب عبر البحر المتوسط بطريقة غير شرعية تشغل اهتمام العديد من

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والإقليمية في الآونة الأخيرة، وباتت ظاهرة الهجرة غير الشرعية مشكلة تؤرق الدول المصدرة والمستقبلة لهؤلاء المهاجرين وعلى رأسها دول أروبا التي تعتبر المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين من الجزائر.

انطلاقا مما سبق فإن موضوع مقالنا يتمحور حول الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية وواقعها في الجزائر، وللولوج في هذا الموضوع نجد أنفسنا أمام مجموعة من الأسئلة: فما هي الهجرة؟ وما هي أنواعها؟ وما هي أسبابها ووسائلها وما هي الآثار التي ترتبها؟، وسنحاول الإجابة على هذه التساؤلات من خلال هذه الورقة البحثية معتمدين على الخطة التالية:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة.

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الهجرة.

إن كلمة الهجرة عند أهل اللغة لها عدة معاني، فكلمة الهجرة في اللغة العربية تشتق من الفعل هجر ويعني "تباعد" و "هاجر" أي ترك وطنه، وقيل كذلك "هجر القوم" أي تركهم وانتقل إلى آخرين والمهاجرة أو الهجرة هي الخروج من أرض إلى أخرى أو انتقال الأفراد من مكان إلى آخر سعيا وراء الرزق.....، والهجرة عند العرب ضد الوصل "وهجر فلانا" أي حرمه وقطعه، "وهجر الشيء" أي تركه وأعرض عنه[1]، كما تعني الهجرة الاغتراب أو الخروج من أرض إلى أخرى سعيا وراء الرزق أو العلم أو العلاج أو أي منفعة أخرى[2].

وعلى العموم فالهجرة يمكن تعريفها على أنها: "الانتقال للعيش من مكان إلى آخر مع نية البقاء في المكان الجديد فترة طويلة.

وفيما يخص مصطلح الهجرة غير شرعية فهو مركب من لفظين "الهجرة" و"غير شرعية" فهذا الأخير يعني مخالفة القوانين والتشريعات المعمول بها في تنظيم دخول الرعايا الأجانب إلى الإقليم السيادي لدولة ما.

[1]– مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، القاهرة، مجمع اللغة العربية 1961، ص 982.

[2]– معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994، ص 1055.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

أما في الاصطلاح فيصعب إيجاد تعريف دولي دقيق للهجرة نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة من طرف الدول لاختلاف الأغراض والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها[3].

وبشكل عام يمكن النظر إلى الهجرة على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان إلى آخر سواء كان فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية، ويمكن أن نفرق بين الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية على أساس أن الأولى تنظمها قوانين وتحكمها تأشيرات دخول وبطاقة إقامة تمنحها السلطات المختصة بالهجرة والجوازات، أما الهجرة غير الشرعية تتم بشكل غير قانوني دون حصول المهاجرين على تأشيرات دخول ولا بطاقات إقامة[4].

انطلاقا من هذه المفاهيم للهجرة سنتطرق في هذا المبحث إلى الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية وأنواعهما من خلال مطلبين.

المطلب الأول: الهجرة الشرعية.

قبل التطرق إلى الهجرة غير الشرعية والتي هي موضوع مقالنا، علينا أولا إعطاء لمحة عن مفهوم الهجرة الشرعية، لذلك سنحاول إعطاء تعريفا للهجرة الشرعية ثم أنواعها من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: تعريف الهجرة الشرعية.

إن الهجرة الشرعية هي انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو كما تسمى مكان المغادرة إلى أرض أخرى تدعى مكان الوصول أي المكان المقصود[5].

نكون أمام الهجرة الشرعية متى تم الانتقال من مكان إلى آخر دون قيد أو شرط كأن تكون داخل الحدود الجغرافية والسياسية للدولة الواحدة وتسمى الهجرة الداخلية، والتي لا تتطلب إذن مسبق أو موافقة من أي جهة لأن ذلك مكفول لجميع الأفراد الذين ينتمون للدولة فيعتبرون من مواطنيها الذين تربطهم بها الهوية والجنسية، أي الرابطة القانونية للفرد بدولته حيث بالرجوع إلى أحكام نص المادة 44 من دستور 1996 نجد أن حق التنقل عبر التراب الوطني مكفول للأفراد الذين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية في الجزائر، كما لا يقتصر هذا التنقل على مواطني الدولة فقط بل كذلك الأجانب المتواجدين على أرضها.

---

[3]– زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919–1939، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984 ، ص 11.

[4]– علي الحوات وآخرون، مجلة الدراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد 28، 2007، ص2.

[5]– فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011–2012، ص 13.

كما نشير إلى أن هناك أيضا هجرة دولية يعبر فيها الفرد أو الجماعة الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة حيث يتطلب الأمر القيام بإجراءات مسبقة عند دخول الإقليم للدولة المستقبلة، منها الحصول على إذن بالدخول[6]، ويسمى هذا الإذن "**بالتأشيرة**" "**VISA**" باللغة الفرنسية، والتأشيرة تعني الوثيقة التي تمت معاينتها تمنحها الدولة للفرد لتصريح الدخول إلى بلد خلال مدة زمنية معينة لأهداف معينة وتكون مختومة وملصقة داخل جواز السفر وأحيانا تكون منفصلة عنه[7].

يوجد نوعان من التأشيرات التي تمنحها الدول.

1- تأشيرة قصيرة الأمد تحدد بـــ: (90 يوما) عادة تكون لأغراض تجارية أو دبلوماسية أو نشاطات رياضية أو دعوات ضيافة وقد تكون بعثات أو سياحة.

2- تأشيرات لمدة أكثر من (90 يوما) تكون عادة للعمل أو الدراسة أو العلاج، أو الإقامة الدائمة.

وفي الأخير نشير أن هناك دول لا تضع قيودا أو قوانين تمنع الهجرة، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات كالدول التي تكون أطرافا في اتفاقية تجيز ذلك وتعفي مواطنيها من التأشيرة.

الفرع الثاني: أنواع الهجرة الشرعية.

لقد عمد معظم الباحثين الذين تناولوا موضوع الهجرة إلى التمييز بين نوعين من الهجرة الشرعية وهما الهجرة الداخلية والهجرة الخارجية.

أولا: الهجرة الشرعية الداخلية.

نكون أمام هجرة شرعية داخلية عندما يكون تحرك السكان داخل حدود الدولة، وغالبا ما تكون من الريف إلى المدينة بحثا عن العمل والخدمات والاحتياجات المختلفة، ولتوفر المدن على الأسواق والمصانع والخدمات العامة فالسكان المتواجدون في الريف ينتقلون إلى المدن هربا من الظروف الصعبة في الريف.

يرى بعض الباحثون معتمدين على معيار الوطن العربي الواحد أن الهجرة التي تتم من بلد عربي وإلى بلد عربي آخر على أنها تعتبر هجرة داخلية حيث تكون من الأقطار العربية الفقيرة بمواردها الطبيعية إلى الأقطار العربية الغنية بمواردها الطبيعية والفقيرة بمواردها البشرية كبلدان الخليج.

---

[6]- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية على أروبا على صورة المغترب العربي، ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية، "المغتربون العرب في شمال إفريقيا في المهجر الأوربي"، 2007، ص 01.

[7]- فايزة بركان، نفس المرجع، ص14.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

ثانيا: الهجرة الشرعية الخارجية.

كما أشرنا إليه سابقا هناك هجرة دولية يعبر فيها الأفراد الحدود الجغرافية والسياسية من دولة معينة إلى دولة أخرى بهدف الإقامة الدائمة أو المؤقتة، الأمر الذي يتطلب القيام بإجراءات مسبقة على دخول إقليم الدولة المستقبلة والمتمثل في الحصول على إذن بالدخول أي تأشيرة الدخول "**VISA**".

يقصد بالهجرة الخارجية تلك التحركات السكانية التي تتم عبر الحدود الإقليمية للدولة كانتقال المواطنين العرب من الوطن العربي إلى خارجه مثل هجرة وانتقال أفراد الجالية المغاربية إلى أروبا وانتقال الجالية السورية واللبنانية إلى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية، أو هجرة الجالية الباكستانية والإيرانية إلى الخليج، وكل هذا يعد من عوامل الجذب بالنسبة للدول المستقبلة ومن عوامل الطرد بالنسبة للدول المصدرة .

المطلب الثاني: الهجرة غير الشرعية.

سنتطرق في هذا المطلب إلى الهجرة الشرعية من خلال تعريفها وتحديد أنواعها وذلك من خلال الفرعيين التاليين:

الفرع الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية.

إذا كان حق التنقل من حقوق الإنسان التي كرستها معظم دساتير الدول، لكن هذا الحق ليس مطلقا بل مقيد ببعض القيود تنظم تلك الحقوق من الناحية الشرعية والأمنية والإنسانية فلا يترك صاحب حق يتصرف بدون ضوابط لأنه قد يضر بحقوق الغير، فالقيود الموضوعة على حق التنقل قررت لمصلحته وللصالح العام على حد سواء[8].

أمام هذه القيود التي يراها الأفراد تعترض طريقهم نحو التنقل بغرض هجرة شرعية دولية فإنه يلجأ إلى الطرق غير الشرعية.

وكما رأينا سابقا فالهجرة غير الشرعية ظاهرة عرفتها الحدود الدولية، وهي من الناحية القانونية اجتياز الحدود دون موافقة سلطات الدولة المستقبلة وبدون توفر الشخص على الشروط القانونية للمرور عبر الحدود، وهنا يجد الشخص نفسه قد خرج من دولته الأصلية من أجل دخول دولة أخرى بطرق غي شرعية أيدون حيازته للوثائق اللازمة للسفر أو الأماكن المحددة لذلك برا، بحرا، جوا بغية التهرب من

[8]– معجب بن معدي الحويقل، حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006، ص ص 53-54.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

المراقبة الأمنية أو الجمركية، كما يعتبر مهاجرا غير شرعي كل من يدخل بلاد أو يغادرها من غير المنافذ الشرعية التي تحددها الدولة كالمطارات، والمنافذ البرية بالمشي أو التنقل بوسائل النقل المختلفة أثناء الليل أو النهار أو بحيازة وثائق سفر مزورة أو احتيالية.

مما سبق وانطلاقا من الواقع المعاش فإن عملية الهجرة السرية أو ما يسمى "**بالحرقة**" في أوساط المجتمع المغاربي عموما والجزائر خصوصا تتم إما عبر الحدود البرية سواء سيرا على الإقدام أو باستعمال وسائل النقل وذلك بالمناطق التي يصعب حراستها نظرا لشساعة مساحتها، أو عدم تمكن القوات المكلفة بحراسة الحدود من احتواء الظاهرة بسبب قلة العدد، كما تتم هذه الظاهرة عبر الحدود الساحلية عن طريق وسائل النقل البحرية.

الفرع الثاني: أنواع الهجرة غير الشرعية.

لقد انتشرت في الآونة الأخيرة بالمجتمع الجزائري كباقي مجتمعات دول العالم ظاهرة خطيرة ألا وهي ظاهرة الهجرة السرية أو ما يعرف بظاهرة الحراقة باللغة العامية التي أصبحت مشكلة حية وحساسة لما لها من أثر على الجانب الاقتصادي والأمني للدولة، هناك عدة تقسيمات لهذه الظاهرة حسب المعيار المعتمد في ذلك، ويمكن تحديد أنواع الهجرة في الجزائر إلى هجرة سرية داخل البلاد وهجرة سرية خارج البلاد.

أولا: الهجرة السرية إلى داخل البلاد.

يطلق هذا النوع على المهاجرين السريين الوافدين إلى الدول المستقبلة للهجرة إما لأجل الإقامة الدائمة فيها أو باتخاذها كمركز عبور لأجل الذهاب إلى جهة أخرى، ومن أمثلة ذلك الأفارقة الزاحفين إلى الجزائر واستقرارهم بمدينة تمنراست أو بدرجة أقل في الجزائر العاصمة، فمنهم من يتخذ الجزائر العاصمة كبوابة عبور إلى أوربا وهؤلاء غالبا ما تكون الوثائق التي يستعملونها للتنقل كالتأشيرة وجوازات سفرهم وأختام الدخول والخروج مزورة.

ثانيا: الهجرة السرية إلى الخارج.

لقد أشرنا إلى هذا النوع سابقا وهي الهجرة الخارجية وتطلق علة المهاجرين السريين الذين يتركون بلدانهم الأصلية باتجاه دول أخرى تتوفر على فرص أحسن للعيش.

إن ظاهرة الهجرة السرية إلى الخارج منتشرة في معظم الدول الإفريقية كالجزائر وبعض الدول الآسيوية، غير أنها تزداد حدة كلما اتجهنا شمالا نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية في الدول المغاربية عموما من جهة، وسياسة الحدود المغلقة التي انتهجتها الدول الأوروبية من جهة أخرى والقرب الجغرافي من جهة

ثالثة، كل هذه العوامل حولت الدول المغاربية إضافة لكونها دولا مصدرة للهجرة السرية إلى دول عبور بالنسبة للأفارقة المهاجرين بصورة غير قانونية إلى أوربا[9].

نشير في الأخير أنه ليس كل من تكون وجهته أوربا يستقر نهائيا بها، لأنه يوجد من تكون وجهته دولة أخرى أكثر رخاء مثل إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر.

لقد شهدت قضية المهاجرين السريين من الجنوب نحو القارة الأوربية تطورات كبيرة ومتسارعة لتنتقل من حجمها المحدود إلى موضوع يشغل ليس بلدان الاتحاد الأوربي فقط بل بلدان شمال إفريقيا والساحل الإفريقي أيضا.

إن بالنظر إلى انتشار هذه الظاهرة يتضح أنها لا تقتصر على المغاربة والجزائريين الذين جعلوا مضيق جبل طارق سبيلا للحرقة على متن السفن والقوارب بل تعدت ذلك إلى مواطني الساحل الإفريقي ككل نتيجة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة، كما لم يبق مضيق جبل طارق السبيل الوحيد لهؤلاء المهاجرين السريين.

لقد تزايد أعداد المهاجرين السريين في الفترة الأخيرة من الضفة الجنوبية إلى القارة الأوربية ونظرا لقلق الدول سواء المصدرة أو المستقبلة من الرحلات التي لا تخلو من المخاطر بحثا عن فرص عيش أفضل ما جعل هذه الظاهرة تفرض نفسها على جدول المباحثات واللقاءات والمشاورات، حيث هاته الدول ورغم الجهود الأمنية المتخذة من طرفها إلا أنها لم تفلح في الحد من هذه الظاهرة.

نظرا لأهمية هذا الموضوع على الصعيد الدولي والإقليمي لا سيما الجزائر سنقوم في هذا المبحث بالتطرق إلى أسباب هذه الظاهرة والطرق المستعملة فيها والآثار المترتبة عليها سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الأمنية وذلك في ثلاث مطالب.

[9]– علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أروبا عبر بلدان بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007، ص55.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

المطلب الأول: أسباب الهجرة غير الشرعية.

إن الهجرة غير الشرعية من المغرب إلى دول أوربا هي ظاهرة تشكل واحدة من المعالم الاجتماعية البارزة لمنطقة المغرب العربي، لها أسبابها وهي نتيجة عدة عوامل ومتغيرات تمتد جذورها إلى التفاعل التاريخي والواقع الاجتماعي وأشياء أخرى كالقرب الجغرافي والتقاطع الثقافي، ولفهم ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى الخارج التي أصبحت تقلق الدول المستقبلة لا بد من تقصي أسبابها وسبلها وآثارها في إطارها الإقليمي المغاربي.

الفرع الأول: الأسباب الاقتصادية والاجتماعية.

إن من الأسباب الاقتصادية للهجرة غير الشرعية هو التباين الاقتصادي بين البلدان المصدرة للهجرة غير الشرعية والبلدان الجاذبة لها كالتباين الحاصل في الأنظمة الاقتصادية بين الدول العربية الطاردة والدول المستقبلة.

إن بالرجوع إلى اقتصاديات الدول العربية نجدها تعتمد على الفلاحة والتعدين وهاذين القطاعين لا يضمنان استقرارا للتنمية لأن الأول يعتمد على ماء الأمطار والثاني يعتمد على السوق الدولية[10]، ويضيف بعض الباحثين أن من الأسباب الاقتصادية لهذه الظاهرة هو تفشي البطالة حيث برزت إلى الوجود فكرة انتقال العمالة ورغبة المجموعات البشرية في تحسين مستويات معيشتها، وهذا ما أكده الخبير الاجتماعي الجزائري الدكتور عبد الناصر جابي الذي أشار أن ظاهرة الحراقة في الجزائر تعد بشكل ما نتيجة نسب البطالة العالية وسوء الحالة الثقافية والاجتماعية للشباب مما أفرز فشل اندماج الشباب في المجتمع المحلي[11].

إن من انعكاسات ظاهرة البطالة زيادة الفقر حيث بلغت نسبة **10%** سنة **2008** بعدما كانت **29%** سنة **2000**، كما يشكل التباين في الأجور عاملا محفزا على الهجرة لأن الحد الأدنى للأجور يفوق من ثلاث مرات إلى خمس مرات المستوى الموجود في بعض الدول[12]، وبالنسبة للجزائر فالمؤسسات عجزت عن

---

[10]– خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007، ص424.

[11]– قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010–2011، ص108.

[12]– ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011–2012، ص58.

استيعاب هذا الكم الهائل من المتخرجين وأصحاب الشهادات في التكوين المتخصص، فأصبح الفرد أكثر استعداد للانخراط في ثقافة الهجرة السرية[13].

هذا وبالإضافة إلى أن الحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين خاصة دول أروبا نظرا لارتفاع نسبة الشيخوخة فيها كان عاملا جاذبا لليد العاملة من الدول النامية منها الجزائر، فالمهاجرون يستغلون حاجة الدول للعمالة فيقومون بالهجرة إليها فيفتح الباب أمام المهاجرون غير الشرعيون[14]، وهذا ما يؤدي إلى عامل محفز يتجلى في صورة النجاح الاجتماعي الذي يظهر على المهاجر عند عودته.

الفرع الثاني: الأسباب السياسية والأمنية للهجرة غير الشرعية.

تعاني أغلبية الدول العربية من حالة عدم الاستقرار السياسي وشيوع ظاهرة الفساد وإهدار الموارد وظهور الحروب، جعلت من ظاهرة الهجرة في تزايد مستمر فأصبحت الدول الأوروبية تنظر إلى الهجرة القادمة إليها من هذه الدول على أنها عبء عليها لعلاقتها بالمسائل الأمنية، فعدم الاستقرار الناتج عن الحروب الأهلية والدولية أو الاضطهاد الممارس ضد الجماعات أو الأفراد لأسباب عرقية أو دينية أو سياسية يعتبر أحد الأسباب الرئيسية لحركات الهجرة، حيث ينتقل الأفراد من مناطق اللاّ استقرار إلى مناطق آمنة، وهذا ما يطلق عليه اسم الهجرة الاضطرارية أو اللجوء السياسي، فمنطقة إفريقيا تعتبر غير مستقرة سياسيا لذلك أصبحت دول المغرب العربي منطقة عبور للاجئين القادمين من إفريقيا، لهذا نجد أن المعارضة السياسية كالتي يتبناها الإسلاميون في دول المغرب العربي وجدت في أروبا ملتجئا لها وهذا ما لاحظناه في العشرية السوداء أين حصلت أزمة أمنية أدت إلى نزوح العديد من الجزائريين عن طريق الهجرة.

وفي الأخير نشير أن هناك عوامل أخرى ساهمت في هذه الظاهرة كعوامل النداء، حيث أصبحت الهجرة غير الشرعية نتيجة طبيعية لحالة المنع والمتمثلة في إجراءات لإغلاق الأبواب أمام الهجرة الشرعية، والسياسة التي تبنتها الدول الأوربية في هذا المجال حيث كانت لها آثار عكسية زادت من وتيرة الهجرة السرية[15]، كما لا ننسى عاملي التخلف والعولمة، فأما التخلف فإن العالم الأوربي يرى أن دول العالم الثالث تشكل تهديدا أمنيا عليها أما العولمة فترى الكثير من الدول أنها مصدرا للهجرة خصوصا بعد زيادة

[13]– ساعد رشيد، نفس المرجع، ص 58–59.

[14]– هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أروبا، أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، السياسة الدولية، ع179، جانفي 2010، ص170.

[15]– هشام بشير، مرجع سابق، ص 170.

حجم التجارة الدولية والتحول التكنولوجي اللذان كانا عاملان لتحرك رؤوس الأموال حركة ضخمة عبر الحدود[16].

إن التحولات والتطورات التي شهدها العالم في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمواصلات في الآونة الأخيرة سهلت من الاتصال والتواصل الدولي، وساعدت على مضاعفة حركة الهجرة وتنقل الأشخاص التي اعتبرها البعض من مخلفات العولمة[17].

الفرع الثالث: العوامل الجغرافية والديموغرافية للهجرة غير الشرعية.

إن للعوامل الطبيعية أو البيئية أثر كبير في زيادة معدلات الهجرة إلى الخارج، فالمناطق التي تكون بيئتها قاسية كالحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تعتبر مناطق طرد للسكان، وبالتالي تكون سببا للهجرة غير الشرعية.

إن هذه المشاكل قد تعرضت لها القارة الإفريقية في منتصف الثمانينيات أين هددت اقتصاداتها وشكلت عبئا لها فواجهت تحديات كبيرة تمثلت في الجفاف والتصحر بالإضافة إلى تعرضها للجراد، وبهذا فالعوامل الجغرافية تلعب دورا كبيرا في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج بلدانهم هروبا من الأوضاع القاسية التي يعيشونها.

بالإضافة إلى العوامل الجغرافية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية عنها وهي العوامل الديموغرافية التي تعتبر عوامل محفزة للهجرة لأن ارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة وسوء الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جدا بطرق غير شرعية إلى أوربا.

وعليه يمكن أن تشكل الفروق الديمقراطية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملا مهما في هجرة السكان، حيث يمكن القول أن الهجرة تمثل تعويضا عن انخفاض معدل النمو في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أو الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجذب أيضا من أسباب الهجرة[18].

---

[16]– ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر-3-، 2010-2011، ص87.

[17]– ختو فايزة، نفس المرجع، ص87

[18]– ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012، ص66.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

المطلب الثاني: الطرق المتبعة للهجرة غير الشرعية.

إن المهاجرين الأجانب بطرق غير شرعية يتخذون من الحدود البرية أفضل منفذ للوصول إلى الدول الأوربية، إلا أن الشباب الجزائري لا يستعمل الحدود البرية فقط بل يلجأ إلى استعمال الحدود البحرية كطريق للهجرة غير الشرعية، وبالنسبة للمجال الجوي فإن الهجرة غير الشرعية عن طريق الجو تتم بطرق مختلفة كأن يستعمل المهاجرون وثائق أو تأشيرات مزورة وسنوضح في ما يلي كيفية استعمال هذه السبل.

الفرع الأول: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البرية.

نظرا لأن للجزائر حدودا برية طويلة وشاسعة وموقعا استراتيجيا جعلها قبلة للمهاجرين من الدول المجاورة بصفتها دولة مستقبلة للمهاجرين أو مركز عبور أو مصدرة للهجرة، فيلجأ إليها المهاجرون غير الشرعيون من إفريقيا وآسيا لأجل العبور إلى دول أوربا، كما أنها مصدرة إلى هذه الدول أيضا عن طريق الشباب الجزائري، ونتيجة للتطورات التي حدثت في السنوات الأخيرة في إفريقيا من صراعات وفقر وكوارث طبيعية تصب في مجملها في خانة الأسباب الدافعة للهجرة فأصبحت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء المنطقة الأكثر حركية في السكان، وقد أخذت في البداية شكلين أساسيين هما اللجوء والنزوح بما لا يتعدى الساحة الإفريقية، ونظرا لتطور وسائل النقل تطورت هذه الحركية لتأخذ مجالا إقليميا أوسع حيث أخذت شكل الهجرات السرية نحو البلدان المغاربية، ثم تطورت موجات الهجرة غير الشرعية خلال التسعينيات نتيجة للظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر في هذه المرحلة قادمة من عدة دول كالنيجر ومالي وتشاد والسنغال باعتبارها مصدرة للهجرة غير الشرعية الذين يمرون بالجزائر ثم المغرب نحو إسبانيا أو الجزائر ليبيا إيطاليا أو الجزائر تونس نحو مضيق صقلية باتجاه إيطاليا، وما زاد من تفاقم هذه الظاهرة بداية 1990 هو تدفق أكثر من 34 جنسية إفريقية وآسيوية بهدف الالتحاق بأوروبا وكل هذا بسبب التدهور الأمني الذي شغل قوات الأمن في محاربة الإرهاب[19].

الفرع الثاني: الهجرة غير الشرعية عبر الحدود البحرية.

إن استعمال الطرق الملتوية ووسائل النقل المختلفة في الهجرة غير الشرعية لا يكون على مستوى الحدود البرية فقط بل حتى على مستوى الحدود البحرية، فأصبح الحراقة يستعملون تدابير أخرى كالقوارب للتنقل إلى إسبانيا، حيث هلك العديد من المهاجرين فطول الساحل الجزائري وكثرة موانئه جعله قبلة للشباب

[19]– الأخضر عمر الدهيمي، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، ، 2010، ص09.

ردمد ورقي: 9971 - 2571 المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية ردمد إلكتروني: 2661-7404
السنة: 2023 المجلد: السابع العدد: الأول ص.ص:673 - 689

الحراق وذلك بسبب قلة أفراد الأمن وانعدام الأجهزة المتطورة كوسائل الإنذارات والكاميرات، وانتشرت هذه الظاهرة في التسعينيات وكان الحراقة يستعملون طرق تقنية لضمان إفلاتهم من الرقابة ونجاحهم في الإفلات[20]، وتتمثل في مراقبة وترصد الباخرة أثناء رسوها في الميناء لمعرفة لحظة إبحارها، وكذا ارتداء الألبسة المحترمة لعدم إثارة الانتباه، وحسب التحريات الأمنية فإن هناك تواطؤ مع بعض البحارة الذين يسهلون مرور الحراقة وتوجيههم مقابل مبالغ مالية، كما أن هناك من يستعمل الحبال الخاصة بالبواخر الراسية في الميناء وهناك من يستعمل القوارب والعوامات للركوب في البواخر في عرض البحر.

الفرع الثالث: الهجرة غير الشرعية عن طريق الحدود الجوية.

تعتبر المطارات مناطق عبور استراتيجية وحساسة بدرجة بالغة مما يدفع بالدول إلى السعي لتوفير جميع الوسائل المادية والتقنية لحمايتها والمتمثلة في أجهزة السكانير والآلات الكاشفة للمعادن، لذلك نجد أن الدول تسعى لتشديد الإجراءات الأمنية في كافة المطارات نظرا للأهمية التي تكتسيها وحفاظا على سلامة المواطنين وممتلكاتهم، لذلك نجد أن الهجرة غير الشرعية نادرة جدا في المجال الجوي لأن المطارات محل اهتمام السلطات فيصعب اختراقها ما عدا بعض الحالات تنحصر في استعمال المهاجرين غير الشرعيين للوثائق والتأشيرات المزورة.

المطلب الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية.

للهجرة غير الشرعية آثار عديدة سواء على الجوانب الأمنية أو الاقتصادية أو الاجتماعية كظهور الجرائم على مختلف أنواعها وانتشار الأوبئة والأمراض المختلفة وفي هذا المطلب سنتطرق إلى آثار الهجرة على كل الجوانب كالتالي:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للهجرة غير الشرعية.

هناك العديد من الآثار نوجزها كما يلي:[21]

1- الإخلال بآليات سوق العمل وخلق عدم التوازن بين العرض والطلب نتيجة لكثرة العمالة المتسللة للدولة.

2- انتشار العمالة العشوائية غير الضرورية وذات الإنتاجية المنخفضة وظهور سوق ظل موازية للعمالة المتسللة التي تقبل بأجور أقل وشروط عمل قاسية.

---

[20]– ساعد رشيد، مرجع سابق، ص71.

[21]– عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د.ط، الرياض، 2008، ص82.

3- تزايد نسبة البطالة.

4- تزايد جرائم غسل الأموال.

الفرع الثاني: الآثار الصحية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية.

إن الهجرة غير الشرعية قد تؤدي إلى تفشي الأوبئة والأمراض مثل الإيدز وغيرها من الأمراض المعدية كما أن المهاجرين غير الشرعيين ليس لديهم الإمكانيات للعلاج وليس لديهم تأمين على المرض، كما لا ننسى الجانب الاجتماعي المتردي نظرا لظهور الأحياء العشوائية حيث لا تتوفر على أدنى الخدمات الضرورية، كما تتفشى فيها الأمراض الاجتماعية كالسرقة والمخدرات والدعارة، بالإضافة إلى إدخال عادات غريبة عن المجتمع وظهور آفات اجتماعية كالتسول والتسكع والبطالة وتراجع القيم والمبادئ.

الفرع الثالث: الآثار الأمنية للهجرة غير الشرعية.

إن الهجرة غير الشرعية أدت إلى زيادة معدلات الجريمة وتنوعها لأن الهجرة غير الشرعية قد تساعد على دخول الأسلحة والمتفجرات والذخائر لزعزعة استقرار وأمن الدولة كما قد تؤدي إلى ظهور الأفكار المتطرفة بالإضافة إلى ظهور السرقة لدى المهاجرين لسد حاجياتهم أو الانخراط في شبكات الدعارة أو ترويج المخدرات أو القيام بعمليات إرهابية أو إجرامية أخرى بغرض الحصول على المال لسد رغباته، وقد ذكرت بعض الدراسات أن الهجرة غير الشرعية أدت إلى بروز ظاهرة الإتجار بالبشر وهذا يؤدي إلى الإضرار بالأمن الوطني لأنه يعتبر جريمة ضد الإنسانية ذات طبيعة خاصة[22].

الخاتمة:

بعدما تطرقنا في ورقتنا البحثية هاته إلى الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية خصوصا وتبيان مفهومها وأنواعها، وكذا واقعها في الجزائر من حيث أسبابها وطرقها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية توصلنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها كما يلي:

1- أن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والبطالة، وكذا عامل العولمة الاقتصادية وما صاحبهما من حركة في رؤوس الأموال والسلع كلها ساهم في إحداث تحولات على المستوى السياسي والأمني، وهذا ما دفع بالشباب في الجنوب بالهجرة نحو الشمال.

[22]- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم مبارك، مرجع سابق، ص81.

2- ما زاد من تحدي هؤلاء الشباب هي السياسات المتخذة من قبل الدول الأوربية المتمثلة في الغلق فأصبح الغرب عموما والأوربيون خصوصا يرون بأن ظاهرة الهجرة غير الشرعية القادمة من الجنوب للبحر المتوسط هي مصدر كل المخاطر وتهديدا لاستقرار وأمن هذه الدول.

3- أنّ للهجرة علاقة متعددة الوجوه مع أمن الإنسان كذلك، فغياب أمن الإنسان هو الحافز الذي يدفع الأفراد إلى مغادرة وطنهم الأصلي سعيا وراء فرصة عمل ودخل أحسن وهذا ما نشاهده في سوريا أين أصبح الشعب السوري مشردا في كل أقطار العالم رغم ما يلاقونه من بعض الدول.

4- انتشار اللاّ استقرار السّياسي وهذا ما نراه في الدول الإفريقية باعتبارها أكبر مصدر لهذه الظاهرة.

وعليه ومما سبق هذا ما يمكن ذكره ويبقى البحث عن العلاج لهذه الظاهرة من خلال المداخلات الموالية وفقا لأسباب وجود هذه الظاهرة وبطرق علمية وسياسية بعيدا عن العنف والقوة، ومما سبق يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات في هذا الصدد نوجزها كما يلي:

1- إن علاج ظاهرة الهجرة غير الشرعية يحتاج إلى سياسات واستراتيجيات محددة أهمها التركيز على التنمية على كل الجوانب المختلفة الاقتصادية منها والبشرية والبيئية الشاملة والمستدامة.

2- تحفيز السّكان على الاستقرار في بلدانهم بجميع الطرق لأجل توفير مستوى عيش أحسن لأجل الحد من نزيف العقول والمهارات البشرية.

3- كما يجب استمرار المفاوضات بين دول شمال وجنوب المتوسط في هذا الشأن مع خلق آليات لتحسين أوضاع المهاجرين والحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع

1- المنشورات:

- علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أروبا عبر بلدان بلدان المغرب العربي، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس، 2007.

2- الكتب:

- خليل حسن، قضايا دولية معاصرة، ط1، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2007.
- زوزو عبد الحميد، دور المهاجرين الجزائريين في الحركة الوطنية بين الحربين 1919-1939، الجزائر، الشركة الجزائرية للنشر والتوزيع، 1984.
- معجب بن معدي الحويقل، حقوق الإنسان والإجراءات الأمنية، ط1، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2006.

- عثمان الحسن محمد نور، ياسر عوض الكريم المبارك، الهجرة غير المشروعة والجريمة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، د.ط، الرياض، 2008.
- مجمع اللغة العربية: المعجم الوسيط، الجزء الثاني، القاهرة، مجمع اللغة العربية، 1961.
- معجم الكافي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط3، بيروت، 1994.

3- المذكرات:

- ختو فايزة، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية في إطار العلاقات الأورومغربية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة الجزائر-3-، 2010-2011.
- فايزة بركان، آليات التصدي للهجرة غير الشرعية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق تخصص: علم الإجرام والعقاب، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011-2012.
- قدة حمزة، معالجة الصحافة الوطنية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، تحليل محتوى لعينة من الصحف، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011.
- ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات مغاربية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011-2012.

4- المقالات:

- علي الحوات وآخرون، مجلة الدراسات، طرابلس، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، العدد 28، 2007.
- هشام بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أروبا، أسبابها، تداعياتها، سبل مواجهتها"، السّياسة الدولية، عدد 179، جانفي 2010.

5- الندوات:

- الأخضر عمر الدهيمي، ندوة علمية حول التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة، "دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر"، بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.

- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية على أروبا على صورة المغترب العربي، ندوة من تنظيم جامعة الدول العربية، "المغتربون العرب في شمال إفريقيا في المهجر الأوربي"، 2007.